المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

واقع تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية (دراسة مقارنة)

إعداد
أ. شادن بنت عبدالله آل جمعان
قسم الإدارة التربوية- كلية التربية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إشراف
د. نورة بنت محمد الجمعة
قسم الإدارة التربوية- كلية التربية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

واقع تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية (دراسة مقارنة)

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، والكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بينهما، ثم وضع آليات مقترحة للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة لتحسين تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة؛ استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المقارن للأدبيات والوثائق المتاحة. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ أهم مصادر تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية هي الحكومة، ثم يليه مصادر أخرى من التمويل كتمويل الأفراد والقروض، ثم المصادر الخاصة والمحلية، بالإضافة لمصادر خارجية. كما توصلت الدراسة إلى آليات مقترحة مستفادة من دول المقارنة ومن أهمها: تنمية الموارد البشرية، والموارد المالية والموارد التعليمية، والاهتمام بحاضنات الأعمال التكنولوجية، وزيادة الكراسي البحثية، والاتجاه لخصخصة التعليم العالي، ودراسة سوق العمل. وكانت أهم توصيات الدراسة التأكيد على أهمية التخطيط السليم لكافة الموارد المتاحة لمؤسسات التعليم العالي، ومنح الجامعات الصلاحيات المالية والإدارية الكافية لاستثمار مواردها، والسماح بخصخصة التعليم العالي بشرط أن يبقى ضمن إشراف الحكومة ورقابتها، وترشيد الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي، وخفض الكلفة، وأخيراً منح الاستقلالية للجامعات.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم، التعليم العالي، تجارب بعض الدول المتقدمة.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

The Reality of Higher Education Funding in Kingdom of Saudi Arabia, Japan and United States (Comparative study)

Abstract:

The study aims to identify the reality of higher education funding in Saudi Arabia, Japan and United States, also to reveal the aspects of similarity and difference between them, and then developing proposed mechanisms to follow the progressive development in education, and extend the fund of higher education in Saudi Arabia. The researcher has used the comparative descriptive methodology in achieving the study objectives. The study has found that the main source of funding for the higher education in Saudi Arabia are the government, loans and personal fund, local institutions and some external resources. The researchers has provided proposed mechanisms used in the comparison country. Some of them are; developing the human, financial, educational resources. In addition, there must be more interest in technology incubators, increasing researches, studying the needs of labor market, and privatizing higher education. This research recommends emphasizing the importance of comprehensive planning for of all resources available in higher education institutions, granting the financial and administrative powers of universities to invest their resources, allowing the privatization of higher education with a supervision of the government, reducing the expenses of higher education and Granting autonomy to universities

Keywords: funding education, higher education, experiences of some developed countries.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

المقدمة:

يكتسب التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة أهمية بالغة في حياة المجتمعات؛ باعتباره الأكثر فاعلية لإحداث التطور الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي. فهو يمثل أهم مجالات التنمية البشرية وأبرز أهدافها. كما أنه يمثل استثماراً في رأس المال البشري والذي يُعدّ أهم وأرقى أنواع الاستثمارات على الإطلاق، إذ أنّ الإنسان في المحصلة النهائية هو الثروة الحقيقية. والتطور الحضاري للمجتمعات لا يقاس فقط بحجم الإنجاز المادي وإنما بما أحرزه من إنجاز علمي، وإنتاج معرفي، وما أحدثه التعليم من تطور في بناء القدرات البشرية والمهارات الإنسانية.

ويذكر ستراك (2008م) أنّ الاقتصاد والتعليم العالي يُعدّان من متطلبات العصر الحديث ومن سمات الأمم المتقدمة، كما أنّ زيادة الطلب على التعليم والاهتمام به في الدول الصناعية أدى إلى ضرورة التنويع في مصادره وأساليب تمويله بطرق مبتكرة، وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي، فالتعليم يحتاج إلى تمويل حتى يحقق أهدافه. وبالرغم من ارتفاع تكاليف التعليم وزيادة الإنفاق عليه، إلا أنّ للتعليم مردوداً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً، وما ينفق في التعليم سيعود بفائدة ولو بعد حين (ص 75).

ويشهد النظام التعليمي بالمملكة العربية السعودية تطوراً كبيراً، فقد حققت مؤشرات التعليم بالمملكة نمواً كبيراً بكل المقاييس، وذلك من خلال توفير فرص التعليم المجاني لكافة المواطنين، وازدياد أعداد الملتحقين بالتعليم العالي في السنوات الأخيرة. ولمواجهة هذا الكم الهائل من الأعداد لابد من البحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم؛ وذلك للتخفيف من العبء المالي على ميزانية الدولة، حيث تعتبر العوائد الاقتصادية للتعليم ذو طبيعة مؤجلة (العردان والعرفج، 2020م).

كما أشارت نتيجة دراسة البابطين (2019م) إلى أنّ مصادر تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية حكومية، وأنّ مشاركة القطاع الخاص ضئيلة. وما يؤكد ذلك أيضاً نتيجة دراسة الحربي (2017م) أنّ المملكة العربية السعودية تنفق على التعليم مبالغ تُعدّ الأكبر في العالم معتمدة بالدرجة الأولى على الميزانية الحكومية؛ ولذا نصت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على ضرورة البحث عن مصادر تمويل أخرى.

بينما أوصى المؤتمر الحادي عشر لوزراء التربية العرب المنعقد في البحرين (2019م) بتعزيز سياسات الدول في تمويل التعليم، والعمل على تنويع مصادره، والبحث عن آليات جديدة تمكن من دعم الموازنات العمومية، وتحقيق المعايير والمؤشرات المطلوبة دولياً بحلول عام 2030 (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2019م).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

أمّا الدول المتقدمة فقد اهتمت بتمويل التعليم العالي باعتباره من مسؤوليات الحكومات المركزية، ويكاد يكون التمويل الحكومي هو المصدر الرئيس لتمويل التعليم الجامعي، والذي يصل إلى حوالي 90% من مصادر التمويل، بينما يغطي الجزء الباقي من الرسوم الطلابية، وبعض المساعدات الداخلية والخارجية المقدمة من بعض الدول والمنظمات والهيئات الدولية (الشنيفي، 2018م، ص70).

وفي ضوء ما سبق، تعتبر قضية تمويل التعليم العالي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم برغم اختلاف مستويات نموها الاقتصادي والعالمي، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة نظام التعليم العالي؛ مما يؤثر على نسبة المخصصات المالية المرجوة للتعليم العالي من الميزانية العامة للدولة.

مشكلة الدراسة:

يُعتبر التعليم في المملكة العربية السعودية منذ نشأته مشروعاً حكومياً محضاً، تموله الدولة بشكل رئيسي؛ ولذا فإنّها تعتبر من الدول أحادية التمويل أي التمويل القائم على ميزانية الدولة، ويشكل هذا الأمر عبئاً على كاهلها في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة.

كما تشير الإحصائيات السنوية إلى تنامي أعداد الملتحقين بالتعليم العالي تنامياً سريعاً فاق كل التوقعات التي رصدتها الخطط، الأمر الذي ألقى مسؤولية ضخمة على الدولة في تمويل هذا القطاع وسط تسارع عالمي في النمو المعرفي والعلمي، وتطور أنظمة التعليم وأساليبه؛ مما جعل البحث عن بدائل أخرى للإنفاق على التعليم العالي يشغل بال المهتمين بالتنمية البشرية، ويفرض دوراً أكثر أهمية وفاعلية على المجتمع بكافة قنواته للمساهمة في تمويله كأحد أهم روافد التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية.

ويُعدّ التعليم العالي بما يمثله من استثمار استراتيجي بالطاقات البشرية من أبرز أولويات المملكة العربية السعودية، لاسيما في ظل التطور الهائل الذي تشهده المملكة على أكثر من صعيد؛ لذا حرصت المملكة على دعم قطاع التعليم العالي، ويظهر ذلك جلياً من خلال الزيادة السنوية التي تشهدها مخصصات التعليم ضمن الميزانية العامة للدولة (المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم العالي، 2019م، ص2).

وفي ظل التحولات العميقة التي تشهدها المملكة في بنية الاقتصاد ومجالاته، واعتماده على قطاعات اقتصادية جديدة رسمتها رؤية 2030 والتي تسعى لخلق اقتصاد قوي ومتنوع، سوف يكون للجامعات السعودية دور كبير في توفير كوادر وطنية مؤهلة، وستجد الجامعات نفسها أمام تحديات كبيرة أبرزها: اعتمادها على مصدر تمويل حكومي وحيد، بينما تعتمد معظم جامعات العالم

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

على مصادر كثيرة للتمويل مما يمنحها مزيداً من الاستقرار المالي، وتقلل من تأثير التقلبات الاقتصادية على ميزانياتها ومشروعاتها (المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم العالي، 2017م، ص15).

وهذا ما أشار إليه نظام الجامعات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/27) بتاريخ 1441/3/2هـ، حيث نصت المادة الثالثة بأن "الجامعة مؤسسة أكاديمية عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً" (ص6).

وتؤكد الكثير من الدراسات والتقارير الرسمية والأبحاث على صعوبة استمرار التوسع في التمويل الحكومي غير المحدود لمؤسسات التعليم العالي، سواءً للمؤسسات القائمة أو افتتاح مؤسسات جديدة. حيث أشار تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" لتمويل التعليم العالي في الدول العربية (2018م) أنّ الضغط الممارس على قطاع التعليم العالي سيزداد في المستقبل القريب، بفعل معدل النمو السكاني المرتفع؛ وبالتالي ستبرز الحاجة إلى مزيد من الاستثمار، وهذا بدوره يزيد من الضغوط على ميزانيات الدول، فلابد من أن يرافق التمويل مصادر مبتكرة وجديدة من قبل القطاعين العام والخاص (ص20). وتتفق دراسة المالكي (2013م) مع ما ذكر، إذ أوصت بضرورة التفكير بشكل جدي في عملية تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، والبحث عن مصادر تمويلية جديدة.

كما أشارت دراسة الفراج (2020م) إلى أنّ أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية هي اعتماد الجامعات على الدعم الحكومي فقط، وضعف ارتباط البرامج البحثية بالمؤسسات الإنتاجية بالمجتمع. إضافة إلى ضعف اعتمادات النفقات الاستثمارية مقارنة باعتماد النفقات الجاري؛ لذا أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في سياسة التمويل الحكومي للجامعات السعودية.

بينما أوصت دراسة العتيبي (2018م) على ضرورة الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وإشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويله، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية؛ مما يشجع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين.

لذا فقد جاءت الدراسة الحالية للوقوف على طبيعة تمويل التعليم العالي في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من الدول المتقدمة في التعليم؛ وذلك من أجل الاستفادة من تجاربهم في توفير بدائل جديدة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ومحاولة التغلب على المشكلات التي تعوق ذلك، ولتجيب على السؤال التالي:

ما واقع تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية؟

أسئلة الدراسة:

س1: ما واقع تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية؟

س2: ما أوجه الشبه والاختلاف بين تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية؟

س3: ما الآليات المقترحة للاستفادة من تجارب تمويل التعليم العالي في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

1- التعرف على واقع تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

2- الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين تمويل التعليم العالي في المملكة واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

3- توضيح الوسائل والآليات الممكنة في تنويع مصادر التعليم العالي السعودي بالاستفادة من تجارب دولة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في التمويل.

أهمية الدراسة:

تمثلت الأهمية العلمية (النظرية) للدراسة في أنها تتناول واحدة من القضايا التي أصبحت تمس جوهر مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بشكل وثيق، فهذه المؤسسات التربوية تعمل في بيئة أصبح التطور والتغيير والتجديد سمتها الأساسية، والاستجابة لهذا التطور والتغير ضرورتها الملحة. ويعتبر تمويل التعليم العالي إحدى الوسائل الأساسية التي تمكن المؤسسات التربوية من الوصول إلى مرحلة التميز في ظل تعقد بيئة الأعمال الدولية.

كما تأتي الدراسة الحالية لإثراء الأدب النظري بواقع تمويل التعليم العالي في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وإمكانية الاستفادة من خبرات تلك الدول في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

أمّا الأهمية العملية (التطبيقية) فتتمثل فيما ستقدمه هذه الدراسة من نتائج بمنهجية علمية تعتمد على المقارنة بين الأنظمة التعليمية، وهو ما سيساعد المعنيين وصناع القرار في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم على إعادة النظر في تمويل التعليم العالي وفق رؤية المملكة 2030 م التي اهتمت بتنويع مصادر تمويل التعليم، بالإضافة إلى تقديم توصيات لتطوير نظام تمويل التعليم بالجامعات اعتباراً أنّ الجامعات مستقلة مالياً وفق ما نصت عليه لائحة نظام الجامعات.كما ستحفز القيادة السياسية والقائمين على التعليم لتبني سياسات تمويلية متنوعة من خلال تجارب الدول المتقدمة في تمويل التعليم العالي؛ وذلك لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم التي تمثلت في تنويع مصادر تمويل مبتكرة، وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي المقارن حيث يُعدّ أنسب المناهج التي تساعد على دراسة تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والدول المتقدمة ووصفه وتحليله ومقارنته، والحصول على مقترحات من شأنها أن تسهم في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ويُعرّف المنهج المقارن بأنه: "ذلك البحث الذي تكون فيه المتغيرات المستقلة (الأسباب) ظاهرة معروفة، ويبدأ الباحث بملاحظة المتغيرات التابعة (النتائج)، ومن ثم يقوم بدراسة المتغيرات المستقلة لمحاولة معرفة علاقتها المحتملة وأثرها على المتغيرات التابعة" (العساف، 2016م، ص250).

وبناءً على ذلك تتمثل خطوات الدراسة الحالية فيما يلي:

1) تحديد مشكلة الدراسة: وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية في التعرف على طبيعة تمويل التعليم العالي في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك من أجل الاستفادة من تجاربهم في توفير بدائل جديدة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية
2) الوصف: دراسة وصفية تحليلية للقوى والعوامل المؤثرة في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية.
3) التفسير: مقارنة أو مناظرة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية في ضوء القوى والعوامل المؤثرة في كلاً منهم لتحديد أوجه الشبه والاختلاف.
4) المقارنة: حيث تمت المقارنة بين أنظمة التمويل التعليم العالي من حيث: نمط التمويل، وإجمالي الإنفاق، ومصادر التمويل.
5) التنبؤ: صياغة الآليات المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات دولة اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية.

حدود الدراسة:

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

- **الحدود الموضوعية:** ركزت الدراسة على التعرف على واقع تمويل التعليم العالي في كلاً من: المملكة العربية السعودية، ودولة اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة أوجه الشبه والاختلاف بينها، مع اقتراح آليات لتنويع مصادر تمويل تعليم الجامعات.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول لعام 1447هـ.
- **الحدود المكانية:** مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ودولة اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم الاقتصار على هذه الحدود وذلك لأن نظام تمويل التعليم في أمريكا يتصف بالمرونة ومواكبة التغيرات المحيطة وهذا ما نحتاجه في الوقت الحالي مع الانفجار المعرفي والتقدم الحضاري، كما أن الحكومة الأمريكية تؤدي دوراً مهماً في تمويل التعليم الجامعي. أما عن اليابان فإنّ ميزانية الجامعات فيها تُدعم من منطلق سياسي توجيهي، وهو أن التعليم مفتاح النهضة والتفوق، وقد ظهرت آثار النمو في التعليم وخاصة الجامعي منه. وبشكل عام فإنّ الجامعات في هذه الدول تحتل مراتب متقدمة من ضمن أفضل الجامعات لعام 2022م حسب تصنيف QS وشنغهاي.

مصطلحات الدراسة:

تمويل التعليم:
لغة: موله: أي قدم إليه ما يحتاج من مال.

اصطلاحاً: يشير إلى المسائل المتعلقة بتوفير الموارد المالية وإنفاقها في التعليم وإدارة الشؤون المالية في المدارس والمعاهد (فليه والزكي، 2004م، ص130).

وهو مجموعة الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال بكفاءة (أبو الوفا وعبدالعظيم،2000م، ص68).

وتُعرّف الدراسة الحالية تمويل التعليم إجرائياً بأنه: التعرف على طرق مبتكرة وجديدة لتنويع مصادر الإنفاق على التعليم العالي السعودي وذلك من خلال الدول المتقدمة.

التعليم العالي:

هو كل أنماط التعليم الذي يتم في معاهد تخصصية (أكاديمية، مهنية، تكنولوجية، وإعداد المعلمين) كالجامعات والكليات، والمعاهد التكنولوجية، وكليات المعلمين، والشرط الأساسي للقبول هو الانتهاء من المرحلة الثانوية (فليه والزكي، 2004م، ص113).

ويُعرّف بأنه: كل تعليم يُقدّم بعد المرحلة الثانوية في مؤسسات معترف بها حكومية كانت أم خاصة، تمارس أنشطة تعليمية وبحثية ومجتمعية، بهدف الإسهام في تنمية المجتمع المحلي والعالمي، من

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

خلال مخرجات بشرية وبحثية على درجة كبيرة من الكفاءة (خلاف وعبد العزيز، 2013م، ص179).

وتُعرّف الدراسة الحالية التعليم العالي إجرائياً بأنه: كل تعليم بعد المرحلة الثانوية يتم في المعاهد والجامعات والكليات المتخصصة في كلاً من المملكة العربية السعودية، ودولة اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً- الإطار النظري

مفهوم التمويل العالي Higher Education Funding:

يُعرّف تمويل التعليم العالي بأنه: "مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم العالي من الميزانية العامة للدولة، أو من مصادر أخرى مثل: التبرعات، والرسوم الطلابية، والمعونات المحلية والخارجية، وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم العالي" (الشنيفي، 2018م، ص75).

كما يُعرّف بأنه: "توفير مخصصات مالية وعينية بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص، والعمل على تنميتها وصرفها وفقاً لأنظمة الرقابة والمحاسبية؛ مما يسهم في تحقيق الاكتفاء للمؤسسات التعليمية، ويساعدها على تحقيق أهدافها المنشودة" (الحربي، 2015م، ص146).

ويرى كلٌّ من خلاف وعبد العزيز (2013م) بأنه: "العملية التي يتم من خلالها توفير الموارد والاحتياجات المالية المباشرة وغير المباشرة، والتي يحتاجها التعليم العالي بمؤسساته المختلفة من أجل تحقيق أهدافه التي يسعى إليها" (ص178).

وتستنتج الباحثة من التعاريف السابقة أنّ تمويل التعليم العالي هو: العملية التي بموجبها تستطيع مؤسسات التعليم العالي توفير احتياجاتها المادية والبشرية لتساهم في تحقيق أهدافها.

أهمية تمويل التعليم العالي:

1. تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، انطلاقاً من المبدأ الذي ينادي بحق كل إنسان بالتعليم، ولكن هذا المبدأ يختلف من دولة لأخرى.
2. التوزيع المناسب للميزانية العامة للدولة، فهناك مشروعات اقتصادية واجتماعية تحتاج إلى تمويل، وإعطاء الأولوية لتمويل التعليم لابد أن يتم وفقاً لمخطط شامل للتنمية، وكذلك من ناحية أولويات التعليم على مستويات التعليم المختلفة.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

3. النظر للتعليم على أنه استثمار، إذ توضح الدراسات بأنّ التربية صناعة من الصناعات وأنّ ما ينفق عليها يأتي بعوائد مضاعفة تفوق ما يستثمر في مشاريع زراعية أو صناعية (الطويرقي، 2012م، ص ص 269-270).

كما تكمن أهمية تمويل التعليم العالي في أنه يساعد على توفير بيئة محفزة ومشجعة على التعلم، كما أنّ تعدد مصادره يساعد في تخفيف العبء على الدولة، بالإضافة إلى المساهمة في المكانة الوطنية من خلال المشاركة في المسابقات الدولية، وفي التنمية المحلية والإقليمية والوطنية، والتفاعل مع عالم التجارة والصناعة في شراكات فعالة.

أنواع تمويل التعليم:

هناك ثلاث أنواع لتمويل التعليم وهي: التمويل الحكومي، والتمويل الخاص، والتمويل المشترك، وتفصيل كل منها فيما يلي:

أولاً- التمويل الحكومي:

تلجأ الحكومات لتمويل الجامعات بصورة مباشرة عن طريق الإيرادات الثابتة المنتظمة، وذلك من خلال ميزانية تخصص من الدولة للتعليم، ويتم تخصيص جزء منها للجامعات.

وتتألف ميزانية التعليم من بنود تنقسم إلى قسمين (الطويرقي، 2012م، ص 269):

- نفقات ثابتة: تشمل المباني، التجهيزات، الأثاث.
- نفقات دورية: تشمل الأجور، الصيانة.

مبررات التمويل الحكومي:

1- ضمان توجيه التعليم وتخطيطه بما يتناسب مع السياسة العامة للدولة.
2- مراعاة ظروف الطلاب المادية.
3- التناقض بين المصالح الاجتماعية والفردية بشأن العوائد الناتجة عن الإنفاق الاستثماري بالتعليم، حيث إنّ العوائد الاجتماعية تفوق العوائد الفردية.
4- يُعدّ التمويل الحكومي للتعليم الأكثر فاعلية ويفيد شريحة أكبر بالمجتمع.
5- صناعة القرارات بالتمويل الحكومي تنبع من قيم ومبادئ المجتمع (المالكي، 2013م، ص121).

وفي ضوء المتغيرات الاقتصادية، تعتبر قضية تمويل التعليم العالي من القضايا المهمة التي تواجه الحكومات، إذ أنه لا يمكن الاعتماد في تمويل التعليم العالي على الحكومة كمصدر أساسي؛

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

لذلك تأتي أهمية اعتماد الجامعات على ذاتها في البحث عن بدائل مقترحة لإيجاد موارد تمويل بديلة تسهم في التغلب على مشكلة التمويل في مؤسسات التعليم العالي.

ثانياً- التمويل الخاص:

ويقوم هذا الاتجاه على أنّ التعليم العالي مشروع استثماري، وكما تصرف عليه من أموال فلا بد له عائد ومردود اقتصادي. لذا يجب أن ترفع الدولة يدها عن التعليم العالي ويصبح من مسؤولية القطاع الخاص الذي يتولى الجوانب الإدارية والمالية للجامعات؛ ونظراً لأن تلك الجامعات تُمثل مراكز لإنتاج المعرفة ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة (حسين، 2011م، ص275).

مبررات التمويل الخاص:

يشير المالكي (2013م) إلى مبررات التمويل الخاص وهي كالتالي (ص122):

1) تخفيف العبء على كاهل الحكومة.
2) مراعاة حاجات وميول الطلاب.
3) رفع كفاءة وجودة التعليم
4) خفض الطلب الاجتماعي على التعليم العالي.

فالتمويل الخاص له دور كبير في تخفيف العبء على الحكومة. كما أنه يؤدي إلى التغلب على نقص المواد، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتسيير العملية التعليمية؛ وهذا يعني تطور العملية التعليمية للتعليم العالي ورفع جودته.

ثالثاً- التمويل المشترك:

وهو التمويل الذي يشترك به القطاعان العام والخاص. ومن مبرراته عدم انفراد قطاع واحد بتمويل التعليم والاستفادة من إيجابيات كل نوع، بحيث تتكفل الدولة بتوفير الخدمات التعليمية مع قيام الأفراد بدفع رسوم معينة لقاء هذه الخدمات (الحربي، 2015م، ص148).

ويُلاحظ أنّ هذا النوع يهدف إلى التغلب على نقاط الضعف في كل منهما، بحيث يعمل على إيجاد موازنة في التمويل؛ وبالتالي يساهم في تخفيف العبء على الحكومة في تمويل التعليم العالي.

العوامل المؤثرة على تمويل التعليم العالي:

يذكر محمد (2006م) بأنّ العوامل المؤثرة على تمويل التعليم العالي تتمثل فيما يلي (ص69):

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، ومستوى أجور العاملين في نظام التعليم العالي، ويشمل ذلك الأكاديميين والإداريين، فكلما زاد الإنفاق على التعليم كلما زادت أجور العاملين فيه.
- ارتفاع معدلات الهدر التربوي.
- التقدم التكنولوجي والتقني للعملية التعليمية.
- الاهتمام بالتوسع الكمي والكيفي للتعليم العالي.
- التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية.

ويضيف العنزي ونصر (2017م) على ذلك الآتي (ص8):

1- المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية لكل فرد بما تسمح به استعداداته وقدراته بغض النظر عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
2- النظر إلى أن التعليم استثمار، حيث أصبح الإنفاق على التعليم في مختلف مستوياته نوعاً من الاستثمار، وتظهر آثاره في زيادة مهارات الأفراد وارتفاع مستوى المعيشة.
3- التركيز على جودة التعليم، حيث طالبت الكثير من السياسيات التعليمية ضرورة وجود معايير تربوية الهدف منها تحسين جودة التعليم.

كما توجد عوامل داخلية ترتبط بمؤسسات التعليم العالي تؤثر على تمويل التعليم العالي منها: إدخال الوسائل الحديثة التقنية في التعليم كالأجهزة والمختبرات، والاهتمام بالكفاءة الداخلية للتعليم العالي، والاهتمام بتطوير البيئة الجامعية. وهناك عوامل خارجية ترتبط بالمجتمع وتتمثل في النمو المتزايد للسكان، وارتفاع وعي المجتمع لأهمية التعليم العالي.

ثانياً- الدراسات السابقة:

دراسة البشر (2023م) هدفت إلى التعرف على واقع تمويل الجامعات العامة في السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بينهما، كما هدفت إلى تقديم اقتراحات لتنويع مصادر التمويل في الجامعات الحكومية في السعودية في ضوء تجربة الجامعات الأمريكية العامة. وقد استخدم الباحث المنهج البحثي المقارن لمناسبته أهداف وأسئلة الدراسة. وقد استقصت الدراسة عن آليات التمويل في ثماني جامعات عامة من الجامعات النخبة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ كون أن آليات التمويل في الجامعات الخاصة الأمريكية تختلف بشكل كبير عن آليات تمويل الجامعات العامة. وقد وجدت الدراسة عدداً من أوجه التشابه والاختلافات بين أساليب التمويل بين الجامعات العامة بين البلدين، كما قدمت الدراسة توصيات لتطوير وتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية، بحيث تكون أقل اعتمادية على التمويل من مصدر واحد، وهو الأموال الحكومية.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

دراسة شيرين مبروك ورانيا عبدالجواد (2022م) هدفت إلى التعرف على مصادر تمويل الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، والوقوف على أبرز التجارب العالمية لتمويل الجامعات، واقترح بدائل لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية السعودية، وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل على نحو خاص. واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لما تضمنته أدبيات تمويل التعليم العالي والتجارب العالمية في هذا المجال بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسة السابقة حول موضوع الدراسة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية هي متشابهة بشكل عام تتمثل في مخصصاتها السنوية من ميزانية الدولة، ورسوم العقود الاستشارية مع المؤسسات الحكومية والأهلية، بالإضافة إلى رسوم البرامج الدراسية والتدريبية. كما أظهرت النتائج بأن عدداً من الجامعات أقرت خططاً لتنويع مصادر دخلها عن طريق كراسي البحث العلمي، والأوقاف، ومراكز الأبحاث مستفيدة من التجارب الرائدة للجامعات البريطانية، والألمانية والأمريكية واقترحت الدراسة عدة بدائل لتمويل الجامعات السعودية ومنها حاضنات الأعمال والشراكة مع المؤسسات الأهلية لتدريب الخريجين والتبرعات المالية والعينية، والتوسع في كراسي البحث والأوقاف الخيرية، إضافة إلى ترشيد الإنفاق والاستثمار الأمثل الموارد الجامعة، وتحديد أولوياته. وأوصت الدراسة بمنح الجامعة صلاحيات مالية وإدارية كافية لاستثمار مواردها بصورة مباشرة دون الارتباط بالإجراءات الرسمية المعقدة، وتشجيع الأبحاث التطبيقية ذات المردود المالي الكافي والتسويق الفعال لبرامج الجامعة وأنشطتها بما يسهم في الحصول على رعاية الشركات والبنوك والمصانع مالياً بعقود سنوية مجزية، وتفعيل أنشطة كراسي البحث القائمة حالياً، وزيادة أعدادها في الجامعات وتوظيف موارد الأوقاف الخيرية لتكون مصادر رئيسة لتمويل الجامعات على المدى الطويل.

دراسة عقبة (2021م) هدفت إلى التعرف على فلسفة تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، والتعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي، كما تستهدف معرفة واقع تمويل التعليم الجامعي في عدد من الدول؛ منها : الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، وبريطانيا، واليابان، وتحليل تلك الممارسات العالمية للإفادة منها في وضع آليات مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي لتواكب رؤية المملكة 2030، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، ومنهج "جورج بيريداي". وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها ضرورة الأخذ ببدائل مختلفة لتمويل الإنفاق التعليمي في المملكة، بالإضافة إلى التمويل الحكومي؛ مثل: التوسع في إنشاء مراكز التعليم المفتوح، وإنشاء بيوت خبرة للاستشارات بمقابل مادي، واعتماد فكرة الجامعة المنتجة للتمويل الذاتي، والمشاركة المجتمعية والقطاع الخاص، وفرض رسوم دراسية على الطلاب، وتسويق البحوث العلمية، وعقد شراكات مع قطاع الأعمال، ومنح قروض طلابية، وتوظيف مرافق

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

الجامعات واستثمارها، وعقد شراكات علمية مع علماء بارزين، وتسويق خبراتهم داخل الجامعة وخارجها.

دراسة آل دربه والجبري (2020م) هدفت إلى الوصول إلى أفضل بدائل لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية، وذلك من خلال استعراض بعض التجارب العربية والعالمية ذات العلاقة بطرق تمويل التعليم الجامعي للاستفادة منها في إيجاد البدائل التمويلية بما يتناسب مع خصائص المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع وتحليل المعلومات التي تضمنتها أدبيات تمويل التعليم الجامعي، وكذلك التجارب العالمية لتمويل التعليم الجامعي، بالإضافة إلى ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات حول الموضوع، واستعرضت الدراسة نماذج من بدائل التمويل في أمريكا وكندا وهولندا ومصر ومقارنتها بالسعودية، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات، أبرزها: تشجيع استثمار رجال الأعمال في التعليم وإتاحة الفرصة للشركات الكبرى بأن تتولى فتح مؤسسات تعليمية وإعطاءها امتيازات تجارية مقابل ذلك ، وتفعيل الشراكات المجتمعية مع الجامعات، بالإضافة إلى تشجيع التطوع في تقديم الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة والنظافة والتي تكلف الجامعات أموالاً كثيرة.

دراسة الفراج (2020م) هدفت إلى التعرف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والحلول المقترحة للتمويل. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي. كما استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من (كافة عمداء ووكلاء جميع كليات جامعة شقراء). وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية هي اعتماد الجامعات على الدعم الحكومي فقط، وضعف ارتباط البرامج البحثية بالمؤسسات الإنتاجية بالمجتمع، وضعف اعتمادات النفقات الاستثمارية مقارنة باعتماد النفقات الجارية. كما أن أهم الحلول للتمويل هي: تطوير النظام المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي، واستثمار الصناديق المالية بالجامعات، وترويج البحوث العلمية وتسويقها.كما أوصت الدراسة بمنح الجامعات الاستقلال الإداري، وتبني صيغة الجامعة المنتجة، وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومي للجامعات.

دراسة العتيبي (2018م) هدفت إلى التعرف على تجارب تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة (أمريكا، بريطانيا، اليابان، أستراليا). وتحديد الآليات المقترحة للاستفادة من هذه التجارب في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. كما استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الاستفادة من تلك التجارب في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وإشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

في تمويل التعليم، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يشجع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعرض الدراسات السابقة تبرز أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، بالإضافة إلى بيان جوانب التميز في الدراسة الحالية، وأوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

أولاً- أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في الهدف بمعرفة واقع تمويل التعليم الجامعي، والكشف عن الوسائل والآليات الممكنة في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي السعودي، كدراسة البشر (2023م)، وشيرين مبروك ورانيا عبدالجواد (2022م)، وعقبة (2021م)، والعتيبي (2018م). بينما تختلف الدراسة الحالية عن دراسة شيرين مبروك ورانيا عبدالجواد (2022م)، وعقبة (2021م)، وآل دربه والجبري (2020م)، والفراج (2020م) في المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي المقارن. كما تختلف الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في الحدود الموضوعية والزمانية والمكانية.

ثانيًا- أوجه التميز في الدراسة الحالية:

تتميز الدراسة الحالية بدراستها واقع تمويل التعليم العالي في كلاً من: المملكة العربية السعودية، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وبيان أوجه الشبه والاختلاف بينهما، ثم التوصل إلى مقترحات لتطوير وتحسين تمويل التعليم العالي السعودي.

ثالثًا- جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية:

1- الاستفادة من الدراسات السابقة في تأصيل مشكلة الدراسة الحالية، وبيان أهميتها.
2- الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري، وإثرائه بالأدبيات السابقة.
3- الاستفادة من الدراسات السابقة في اختيار المنهج المناسب للدراسة الحالية.
4- الاستفادة من الدراسات السابقة في تفسير نتائج الدراسة الحالية.

مناقشة النتائج:

النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول: ما واقع تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية؟

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

- **واقع تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:**

أولًا- إجمالي الإنفاق:

شهد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية خلال السنوات القليلة الماضية قفزات كبيرة، وتطوراً شمل جميع الجوانب التعليمة، وغطى جميع مناطق المملكة ومحافظتها المختلفة، حيث أصبح عدد الجامعات حوالي 29 جامعة حكومية، 16جامعة أهلية، بإجمالي 45 جامعة، بالإضافة إلى ما يقارب 22 كلية حكومية وخاصة وأهلية (وزارة التعليم، 2025م).

وقد أولت المملكة العربية السعودية هذا القطاع عناية خاصة، حيث نصّت وثيقة سياسة التعليم على أنّ الدولة هي المسؤولة عن تمويل التعليم، وأنّ التعليم مجاني لجميع المواطنين والوافدين باستثناء مؤسسات التعليم الأهلي، وتعكس الزيادة السنوية لمخصصات التعليم الاهتمام والمكانة التي ينالها في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة في كافة المجالات (فرج، 2009م، ص 34).

وبالنظر إلى تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية فإننا نجد أنّ مورده الأساسي هو الميزانية العامة للدولة والتي تعتمد مواردها بصورة كبيرة على النفط، ومؤدّى ذلك أنّ تأثيراً مباشراً بالسلب سيتعرض له الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إن طرأ على هذه الثروة ما يؤثر على أسعارها سلباً. وبحسب الإحصاءات فإنّ ميزانية التعليم العالي سترتفع خلال السنوات القادمة (الشنيفي، 2018م، ص 71).

ويذكر الغامدي وعبدالجواد (2015م) أنّ ميزانية قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية بلغت في العام الأول من الخطة الخمسية الأولى 1391/1390هـ نحو (666) مليون ريال سعودي، وعدّ ذلك تطورًا كبيرًا وقتها، هذا في حين أنّ ميزانية قطاع التعليم بلغت في السنة الأولى من خطة التنمية السابعة 1421/1420هـ نحو (42,000 مليون ريال)، وفي السنة الثانية مباشرة بلغت (53,300 مليون ريال)، بمعنى أنّ مخصصات التعليم تضاعفت منذ العام الأول للخطة الأولى حتى العام الثاني في الخطة السابعة نحو ثمانين مرة، وذلك خلال ثلاثة عقود (ص 577).

ويضيف الحقيل (2015م) في عام 1427/1426هـ بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي سبعة وثمانين ألفا وثلاث مئة مليون ريال، وفي عام 1430/1429هـ بلغ ما تم تخصيصه مائة وسبعة وثلاثين مليارًا وستمائة مليون ريال، أما في عام 1432/1431هـ بلغ حوالي مائة وخمسة وخمسين مليار ريال. وفي عام 1435/1434هـ بلغ حوالي 118,43 مليار ريال ما يمثل 14,2 من الميزانية العامة للدولة (ص ص 340-341).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

وقد خصصت المملكة العربية السعودية للإنفاق على التعليم ٦٣,٧ مليار ريال من ميزانيتها عام ٢٠٠٤م، أي ما نسبته 27,7٪ من ميزانية الدولة. وفي عام ٢٠١٠م بلغ مخصص الإنفاق على التعليم ١٣٧,٦ مليار ريال، أي ما يمثل أكثر من ٢٥٪ من ميزانية الدولة. أما في عام ٢٠١٥م بلغ ما خصص للإنفاق على التعليم ٢١٧ مليار ريال، أي ما نسبته ٢٥٪ من الميزانية. وبلغ ما تنفقه المملكة العربية السعودية على التعليم في عام ٢٠١٩م ما يقارب ٥,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي عام ٢٠٢٠م خُصص للإنفاق على التعليم ١٩٣ مليار ريال، أي ما يقارب ١٩٪ من الميزانية (وزارة التعليم، 1446ه).

وفي عام 2023م بلغت ميزانية التعليم في المملكة العربية السعودية 189مليار ريال لتمثل ما نسبته 16,96٪، أما في عام 2024م بلغت ميزانية التعليم في المملكة العربية السعودية 195مليار ريال لتمثل ما نسبته 15,58٪ من الميزانية العامة للدولة (وزارة المالية، 2024م).

وقد أظهرت المخصّصات المالية والنفقات المخصصة على مستوى القطاعات بأن قطاع التعليم حظي بمخصصات بلغت 201 مليار ريال في ميزانية عام 2025م؛ وذلك بهدف إنشاء المدارس، والكليات، والمدن الجامعية، والابتعاث الخارجي لبرنامج خادم الحرمين الشريفين، إضافة إلى دعم الأبحاث والتطوير والابتكار، ودعم مصادر المعرفة (وزارة المالية، 2025م).

وهذا الدعم السخي إنما يعبر عن التزام الدولة بواجبها لتوفير الخدمة التعليمية بوصفها أحد الحقوق الأساسية للمواطنة، ولقناعتها التامة بأنّ الاستثمار البشري هو أفضل أنواع الاستثمار لما يحققه من العوائد المجزية التي يعود مردودها على المواطن والوطن على حدٍ سواء.

إنّ الإقبال على الالتحاق بالتعليم العالي يمثل تطوراً ملحوظاً في الاهتمام بهذه المرحلة من التعليم، واستمراراً لزيادة حجم المجتمع الطلابي في مؤسسات التعليم العالي السعودي على مدى السنوات القادمة، وهو ما سيشكل ضغطاً اجتماعياً كبيراً على الدولة لتوفير المزيد من الفرص التعليمية؛ لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب. وهذا بدوره سيؤدي إلى تكوين ضغط اقتصادي؛ لتوفير ما يلزم من موارد مالية إضافية لتمويل الزيادة المتوقعة للإنفاق على التعليم العالي (الشنيفي، 2018م، ص 72).

ثانياً- مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

يصنّف الرشدان (2015م) مصادر التمويل في التعليم إلى مصادر أساسية ومصادر ثانوية. حيث تتألف المصادر الأساسية من تمويل الحكومة، وتمويل الأفراد، والقروض. أما المصادر الثانوية فتتمثل في المصادر الخاصة، والمصادر المحلية، والمصادر الخارجية (ص ص 136-149).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

❖ **المصادر الأساسية في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:**

1. **التمويل الحكومي:** حيث يعتمد على ما تخصصه الحكومة (الدولة) من موازنة للتعليم، وإن كان اعتماد المملكة على التمويل الحكومي للتعليم العالي، إلا أنه من الصعب الاعتماد على مصدر واحد لتمويل التعليم؛ نظراً للحاجة المستمرة لزيادة الإنفاق على التعليم نتيجة التوسع في التعليم وتطويره وتحديثه، مما يدفع للبحث والاستعانة بمصادر أخرى للتمويل. فلهذا المصدر أفضلية في تمويل التعليم العالي. ونظراً لتزايد أعداد الطلبة على الإقبال على التعليم؛ فإنّ تمويل التعليم من قبل الحكومة سيزداد وينمو، وسيظل التمويل الحكومي للتعليم يواجه ضغوطًا كبيرة من أجل الإيفاء بمتطلبات التعليم العالي.وقد أوصت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن تكوم ميزانية التعليم تتراوح ما بين 14٪ إلى 17٪ من الميزانية العامة للدولة.
2. **التمويل من الأفراد:** ويُعدّ تمويل الأفراد للتعليم العالي هو كل المبالغ المالية التي تحصل عليها مؤسسات التعليم العالي، وتنحصر بين (2.4٪- 4.4٪) من إجمالي مصادر التمويل المتاحة، ويتركز في رسوم الطلاب الدراسية الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم الجامعي كرسوم التسجيل والأنشطة الطلابية ورسوم الامتحانات، ورسوم الحصول على وثائق التخرج. ويحتل هذا المصدر مكانة كبيرة في كثير من الدول المتقدمة، وفي المملكة العربية السعودية أيضاً، ولكنه يحتل دور ثانوياً وليس أساسياً في تمويل التعليم، حيث يتحمل الطالب وأسرته جزءاً من نفقات التعليم العالي عن طريق دفع الرسوم مقابل الخدمات التعليمية التي يتلقاها في المؤسسات التعليمية.
3. **القروض:** اختلفت النظرة للتعليم من كونه مجرد خدمة استهلاكية إلى استثمار للموارد المالية في الموارد البشرية؛ حيث يتم استثمار الأموال عن طريق التعليم من خلال تقديم القروض المالية للطلبة مقابل حصول هذه الشركات المقرضة على جزء من الأرباح بعد تخرجهم. ويمكن الاستفادة من هذا المصدر أيضاً في بناء مباني تعليمية؛ حيث يتم إقامة مباني مناسبة للعملية التعليمية، تتوافر فيها شروط زيادة إنتاجية النظام التعليمي ومن ثم الحصول على نتائج اقتصادية ومالية. إلا أنّ التعامل مع هذا المصدر يجب أن يكون بحرص شديد؛ حيث أنّ الاعتماد عليه واللجوء إليه يترتب عليه أعباء مالية أخرى تظهر عند تسديد القروض وفوائدها (الرشدان، 2015م، ص ص 136-138).

❖ **المصادر الثانوية في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:**

بالإضافة للركائز الأساسية لعملية التمويل فهناك بدائل ثانوية تسهم في عملية التمويل، ومن أهمها:

1- **المصادر الخاصة:** ويقصد بها الأمور التي يتحملها الطالب من أثاث ووسائل تعليمية وكتب، بالإضافة للرسوم الدراسية في الجامعات غير المجانية، بالإضافة للتبرعات والهبات، والوصايا والأوقاف بشرط عدم تعارضها مع أهداف التعليم العالي في المملكة.
2- **المصادر المحلية:** وتتمثل فيما يقدمه أفراد المجتمع والمؤسسات الربحية وغيرها لمؤسسات التعليم العالي من تبرعات وهبات ومنح ونفقات على التعليم العالي، أو تقديم

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

أراضي كنوع من الهبات أو إنشاء مباني تعليمية، إلا أنّ هذا المصدر يعتبر مصدراً مؤقتاً ولا يعول عليه كثيراً في دعم التعليم العالي.

3- **المصادر الخارجية:** وتعتبر مورداً ومصدراً من مصادر تمويل التعليم العالي، إلا أنه مصدر ضعيف، ومنه إعارة المعلمين من دولة لأخرى، وتقديم المنح الدراسية المجانية، بالإضافة للمنح المالية التي تقدمها بعض الدول الأوربية لمساعدة المتعلمين، ويعتبر مصدر للتخفيف عن عبء الحكومة في التمويل، وإن كان بسيطًا (الرشدان، 2015م، ص ص 148-149).

ثالثًا- العوامل المؤثرة على تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

العوامل الاجتماعية: يذكر حامد وزيدان والبحيري (2008م) أن من العوامل الاجتماعية المؤثرة في التعليم وعي الأسر والأفراد بأهمية التعليم في تنمية القدرات، وإلزامية التعليم، والتوسع الكمي لمواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم (ص169).

ويضيف الرشدان (2015م) التوزيع العمري للسكان بن فئات العمر المختلفة، حيث يرتبط به التوزيع العمري للهيئات التعليمية، فكلما كان مرتفعاً أدى ذلك إلى ارتفاع أجور العاملين؛ وبالتالي يزداد الإنفاق على التعليم (ص100).

العوامل الجغرافية: انتشار التعليم في القرى والهجر، حيث يقل السكان وترتفع التكلفة التشغيلية للخدمات التعليمية (حامد وزيدان والبحيري، 2008م، ص169).

العوامل التربوية: الاهتمام بجودة التعليم، والتحكم في كفايته الداخلية من خلال التركيز على اقتصاديات الحجم، وضبط أعداد المعلمين؛ لمواجهة زيادة الفصول الناتجة، والاهتمام بتطوير البيئة التعليمية وخصوصاً الأبنية المدرسية (حامد وزيدان والبحيري، 2008م، ص169).

واتفق حامد وزيدان والبحيري مع الرشدان على أن تأهيل المعلمين وخبراتهم يعكس على أجورهم ورواتهم، إذ تزداد النفقات كلما ارتفع مستوى أجور العاملين (حامد وزيدان والبحيري، 2008م، ص169)، (رشدان، 2015م، ص100).

العوامل الاقتصادية: المستوى العام للدخل القومي فكلما ارتفع الدخل القومي للمجتمع ازداد دخل الأفراد؛ وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق التعليمي (الرشدان، 2015م، ص100).

العوامل التكنولوجية: إدخال التقنيات الحديثة والأساليب التكنولوجية في التعليم من وسائل تعليمية، ومختبرات، وأجهزة من أجل زيادة تفاعل الطلاب، وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية، حيث تزداد النفقات بارتفاع مستوى التكنولوجيا التعليمية (الرشدان، 2015م، ص100).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

- **واقع تمويل التعليم العالي في دولة اليابان:**

أولًا- إجمالي الإنفاق:

يتم دعم ميزانية الجامعات باليابان من منطلق سياسي توجيهي، وهو أن التعليم مفتاح النهضة والتفوق، ولابد من التعويض البشري بالمهارات، وتعويض ما حرمت منه اليابان من مصادر طبيعية للثروة، حيث ظهرت آثار هذا النمو بالتعليم وخصوصاً العالي من حيث التنظيم، والبناء الفني، والتكنولوجي، وتوفر كوادر بشرية على مستوى عالي من التدريب (العتيبي، 2018م).

ويُعد تمويل التعليم باليابان مسئولية مشتركة بين السلطات المركزية الوطنية والإقليمية والمحلية، حيث تقدم كل سلطة الدعم المالي اللازم لمؤسساتها وذلك من خلال الضرائب ومصادر دخل أخرى خاصة بها، ولا يشترط أن يخصص جزء من الضرائب التي تجعلها الحكومة المركزية أو السلطات الإقليمية والمحلية لشئون التعليم، أي لا يوجد ضرائب خاصة على التعليم باليابان (الزكي، 2004م، ص176).

وحسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" فإن الإنفاق العام على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أقل في اليابان منه في العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى؛ ونتيجة لذلك يجب على الطلاب وأولياء أمورهم المساهمة بشكل أكبر في نفقاتهم التعليمية. وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق العام على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي زاد بشكل طفيف من 1,4٪ في عام 2000م إلى 1,5٪ في عام 2012م، بما يتماشى مع متوسط نسبة الإنفاق العام على التعليم العالي بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development, 2015, p. 233).

وتشير ميزانية وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا للسنة المالية (2020م) أن إجمالي النفقات على التعليم الجامعي الياباني بلغ 1111,7 مليار ين أي زيادة بمقدار 10,2 مليار ين عن عام 2019م Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology in Japan, 2020).

ويصنف التمويل الحكومي للتعليم باليابان إلى قسمين هما: مصروفات المؤسسات التعليمية الوطنية كالجامعات وغيرها، ومعونات الحكومة الوطنية الخاصة بالتعليم المقدمة للأقاليم والبلديات والمؤسسات التعليمية الخاصة (الزكي، 2004م، ص176).

ثانيًا- مصادر تمويل التعليم العالي في دولة اليابان:

- **مصدر التمويل الحكومي:** حيث تقوم الحكومة اليابانية بتوفير 75٪ من تمويل الجامعات الوطنية، بينما تقدم نسبة 9,1٪ من التمويل إلى الجامعات الخاصة فقط، وتستكمل الجامعات القومية والخاصة باقي النسبة من مصادرها الخاصة (Akihiro, 2002).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

وأشار Huang (2018) إلى أن الحكومة المركزية قد قدمت بعض الدعم المالي للجامعات الخاصة منذ عام (1973م)، فإن نسبة الإعانات الحكومية تشكل أقل من 20٪ من إجمالي إيرادات الجامعات.

❖ **مصادر تمويل خاصة:** وتشمل هذه المصادر ما يلي:

1- **المصروفات المدرسية:** حيث تغطي المصروفات التي يدفعها الطلاب نسبة (12٪) من دخل الجامعات، وتستنزف المصاريف والرسوم، بالإضافة إلى تكاليف الإعاشة (25٪) من دخل العائلة اليابانية؛ إذ يعتبر العبء الذي يقع على الطلاب اليابانيين وعائلاتهم أكثر من الولايات المتحدة.

2- **المنح:** بلغت المنح الحكومية للجامعات (10553,700) مليون ين ياباني؛ أي (9,650) مليون دولار بالإضافة إلى (80٪) من المنح للبحوث العلمية أي ما يقارب (820) مليون دولار (حسين، 2011م).

3- **برامج المساعدة الطلابية**: توفر الحكومة اليابانية قروض للطلبة الجامعيين؛ نظراً لارتفاع الرسوم بالجامعات اليابانية، ويوجد مؤسسة تتولى ذلك وهي المؤسسة اليابانية للمنح الدراسية التي تدعمها الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية والمحلية وهيئات النفع العام، وقد تأسست المؤسسة اليابانية للمنح الدراسية عام 1944م بهدف تقديم منح دراسية على هيئة قروض للطلبة المتفوقين، وتصرف هذه القروض بناء على توصيات رؤساء ومديري المؤسسات التعليمية. كما تمنح الحكومة المركزية معونة مالية للمؤسسات التعليمة الخاصة بغرض المساعدة الطلابية، وتأخذ هذه المعونة على شكل قروض طويلة المدى والتسديد بفائدة منخفضة (الزكي، 2004م، ص ص 178-179).

4- **دعم الشركات للتعليم الجامعي:** حيث تؤدي الشركات اليابانية دوراً في تمويل التعليم الجامعي، بالإضافة إلى تعاونها في تأسيس معامل الجامعات للبحوث، وهي بذلك تساهم في دعم البحث العلمي، فقد شاركت كل من: سوني، وباناسونيك، وهيشتي في تمويل البرامج التعليمية للتعليم الالكتروني؛ إذ ساهمت في توفير كامل الاحتياجات لهذه التجربة، حيث تعد تكاليف التعليم الإلكتروني مكلفة.

5- **التمويل الذاتي:** تعتمد الجامعات اليابانية في تمويلها على جزء من دخلها، فعلى سبيل المثال نسبة دخلها من المستشفيات الجامعية (19٪)، بالإضافة إلى عقود البحث مع الحكومات المحلية والشركات الخاصة، فيمكن للجامعة الاستفادة من تلك الأموال وفقاً لتقديرها، والاحتفاظ بالفائض للعام المقبل (العتيبي، 2018م).

ثالثًا- العوامل المؤثرة على تمويل التعليم العالي في دولة اليابان:

العوامل الثقافية: إن الثقافة اليابانية التقليدية هي نتيجة سلسلة بينها وبين الثقافات الأجنبية، إذ تم استيعابها ومزجها بصورة متناسقة، وبذلك نجد أن الثقافة اليابانية مرنة ومتفتحة اتجاه الثقافات الأجنبية (بدران، 2001م، ص120).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

العوامل التاريخية: بعد الحرب العالمية الثانية وما لحق بها من أضرار، كان من أولويات الدولة إصلاح التعليم من خلال الاستفادة من خبرات الولايات المتحدة، وانجلترا، وفرنسا (النبي وآخرون، 2015م، ص37).
العوامل السياسية: ينص الدستور الياباني على أحقية كل أفراد الشعب في تلقي القدر الكافي من التعليم تبعاً لقدراتهم، كما أن على كل أفراد الشعب إلحاق أبنائهم بالمدارس لتلقي التعليم العام الإلزامي (الزكي، 2004م، ص148)
العوامل الجغرافية: إن الموقع الجغرافي المنعزل لليابان في أقصى آسيا، بالإضافة إلى كثرة البراكين والزلازل قد انعكس ذلك على طباع الشعب الياباني؛ مما ساهم في إكسابهم بعض الصفات مثل: الشجاعة، وتحمل المشاق، والاتجاه نحو صنع البدائل، والتوافق مع البيئة في محاولة للسيطرة على مشاكلها الناجمة عن موقعها الجغرافي (بدران، 2001م، ص116)
العوامل الاقتصادية: يعتبر الاقتصاد الياباني أكثر نظم الاقتصاد تقدماً في آسيا، إذ تعتبر أول دولة صناعية آسيوية. وقد بدأ النمو السريع في الاقتصاد الياباني من منتصف الخمسينات؛ وكان ذلك سبباً لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، ونتج عن ذلك زيادة بالطلب على التعليم (النبي وآخرون، 2015م، ص334).

- **واقع تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:**

أولًا- إجمالي الإنفاق:

يُعد التعليم العالي بشكل عام جزءاً صغيراً من الإنفاق الفيدرالي ولكنه ثالث أكبر فئة في ميزانيات الدولة، حيث أن برامج التعليم العالي لا تمثل سوى حوالي 2٪ من إجمالي الميزانية الفيدرالية، إلا أنها تشكل حصة كبيرة من استثمارات التعليم الفيدرالي. فعلى سبيل المثال: ما يقل قليلاً عن نصف ميزانية وزارة التعليم الأمريكية مخصص للتعليم العالي (باستثناء برامج القروض).

وفي عام 2017م، بلغ إجمالي الإنفاق الفيدرالي على برامج التعليم العالي الرئيسية 74,8 مليار دولار، وبلغت استثمارات الدولة 87,1 مليار دولار، والتمويل المحلي 10,5 مليار دولار. تستثني هذه الأرقام قروض الطلاب والنفقات الضريبية المتعلقة بالتعليم العالي، مثل الخصومات والائتمانات التي يحصل عليها الطلاب وأسرهم.

وعلى الرغم من أن جميع مستويات الحكومة تساهم بموارد كبيرة، إلا أنها توجه تلك الدولارات بشكل مختلف. وتقدم الحكومة الفيدرالية المساعدة المالية في الغالب للطلاب الأفراد وتمول مشاريع بحثية محددة، بينما تدعم الولايات عادةً العمليات العامة للمؤسسات العامة، بمبالغ أصغر موجهة نحو البحث والمساعدات المالية (The Pew Charitable Trusts, 2019).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

ثانيًا- مصادر تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

يتميز نظام تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة المرونة ومواكبة التغيرات المحيطة. ويمكن القول بأن مصادر تمويل التعليم الأمريكي تتركز فيما يلي:

أولًا- مصدر القطاع العام (الحكومي): ويضم ثلاثة مصادر فرعية، وهي: الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات، والسلطات المحلية. وتنفق الحكومة الفيدرالية على التعليم نسبة ضئيلة تقرب من 7٪ فقط، أما الباقي فتنهض به الولايات والسلطات المحلية.

ثانيًا- مصدر القطاع الخاص: ويعتمد على التمويل الذاتي، ويقدم الخدمات التعليمية كنوع من الاستثمار، ولكنه لا يسعى إلى الربحية على سبيل جودة المنتج؛ وذلك لسلطة الرقيب الذي يقوّم أداءه تقويماً مستمراً. ويحظى القطاع الخاص بالدعم الفيدرالي، والتسهيلات من حكومات الولايات بتخفيض الضرائب ومنح الأراضي.

ومع ذلك إلا أن الحكومة الأمريكية لم ترفع يدها مطلقاً عن التعليم؛ لإدراكها أن هذا القطاع لا يجب أن يخضع لقانون العرض والطلب والمزايدات الاقتصادية الهادفة للربح فقط، كما أنها لا تنقطع عن تحفيز الولايات لتنويع مصادر التمويل وتوفير البدائل المناسبة.

ويعتمد تمويل التعليم في الجامعات على مصدرين آخرين، هما:

1) **الضرائب:** وتفرضها الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات أو الحكومات المحلية، وتشمل ضريبة الملكية، وضريبة الدخل، وضريبة المبيعات، وتغطي هذه الأنواع حوالي 25٪ من إجمالي دخل الضرائب في الولايات.
2) **المؤسسات الوقفية:** وتسهم في كثير من مجالات الحياة، ومن ضمنها التعليم، وقد انتشرت المؤسسات الوقفية في مختلف المجتمعات المحلية الأمريكية (الحربي، 2015م، ص152).

ويضيف القباطي (2015م) مصادر التمويل الخاصة للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

1- **قانون المنح:** ويشكل أهم مصادر التمويل في برامج المساعدة للطلاب، وهذا المصدر يوزع للطلاب ما بين 200 دولار إلى 210 دولار في العام الدراسي ولمدة خمس سنوات متصلة، ويمكن أن تزداد إلى عام سادس إذا قدمت المبررات الكافية، ويعطى للطلاب الذين يأتون من أسر تقل دخولهم السنوية عن 30 ألف دولار في العام، وتتكون من أربعة أفراد.
2- **منح القروض التعليمية:** تخصص للطلاب الذين يأتون من أسر فقيرة تقل دخولهم عن 6000 دولار في العام، ولقد خصص الكونجرس 400 مليون دولار سنوياً لهذه المنح إذ يحصل الطالب على مبلغ يتراوح ما بين 200 دولار إلى 400 دولار لكل عام دراسي.
3- **برامج قروض الطلبة:** لقد قُدم أول برنامج من هذا النوع سنة 1965م، إذ قررت الحكومة الفيدرالية أن تكون الفائدة على تلك القروض مدعمة من الحكومة إذ تصل إلى 5٪ في

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

العام، ويسمح للطالب سداد هذه القروض خلال مدة 10 سنوات، والمقصود منه دعم الطبقة الوسطى في المجتمع، وتوفير مصاريف تعليم أبنائهم، وهي التي يقل دخلها السنوي عن 25000 دولار في العام.

4- **برامج الولايات للقروض:** تتوفر في جميع الولايات قروض خاصة لكل من الطلاب أو أولياء الأمور من أبناء الولاية: ففي ولاية كنتاكي يمكن للأب أن يقترض 15000$ في العام، وبحد أقصى 40000$ خلال سنوات لدراسة ابنه (ص ص163- 187).

ثالثًا- العوامل المؤثرة على تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

من أبرز العوامل التي أثرت على تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية حتى وصل إلى ما وصل إليه ما يلي (فرج، 2010م، ص ص 362-364):

العوامل السياسية:

أثرت عدد من العوامل السياسية على تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها، حيث تتمثل هذه العوامل في:

1. إطلاق الرووس صاروخ الفضاء (سبوتنك) عام 1957م جعل الكونجرس الأمريكي يصدر قانون الأمن القومي للتعليم عام 1958م الذي ينص على تقديم ربع بليون دولار سنوياً لتحسين التعليم في المجالات التي تعتبر حيوية للأمن القومي، واكتشاف الفضاء، والاهتمام بتعليم العلوم واللغات الأجنبية ولاسيما الروسية.
2. صدور تقرير رئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1983م بعنوان (أمة في خطر) يحذر من عدم صلاحية نظام التعليم الأمريكي لإعداد المواطن للقرن الحادي والعشرين. ويعتبر هذا التقرير أهم وثيقة عن التعليم في أمريكا خلال العقود الماضية، حيث أشار إلى نقاط الضعف في التعليم الأمريكي سواءً فيما يتعلق بنوعيته وفاعليته أو جدواه، كما طالب بزيادة الاهتمام بالرياضيات والعلوم واللغة الانجليزية، وإطالة اليوم الدراسي.
3. انهيار الشيوعية، وانتهاء الحرب الباردة، وسرعة تزايد حجم المعلومات والمعارف، وتنامي الانفتاح العالمي بسبب تطور الاتصالات والمواصلات كل ذلك ولد حتمية تطوير التعليم وتحديثه ليواكب العصر.
4. قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتحالف الدولي لتحرير الكويت في عاصفة الصحراء عام 1991م يحتم عليها قيادة النظام التربوي؛ مما أدى إلى الربط في وثيقة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000م: إستراتيجية للتربية – وحتمية قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام التربوي والتي صدرت عام 1991م رداً عملياً على تقرير (أمة في خطر) بعد صدوره بثمان سنوات وهي وثيقة تفصيلية ترسم الطريق لحلول بعيدة المدى، والتي أكدت على دور التعليم في تكوين الدولة.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

العوامل الاقتصادية:

مما لاشك فيه أن الاقتصاد من أهم الجوانب المؤثرة في جوانب الدول عموماً، وفي التعليم خصوصاً. وقد مرت الولايات المتحدة الأمريكية بعدد من الأحداث الاقتصادية التي أثرت على تمويل التعليم فيها، ومن أهمها:

1- زيادة ميزانية التعليم في الفترة من عام 1910م إلى 1930م لتتضاعف أربع مرات وتقفز من 246 مليون دولار لتصل 2,3 بليون دولار. وتعتبر هذه الفترة من أبرز الفترات في التاريخ الأمريكي التي أثرت على التعليم وأدت إلى انتشاره واتساع رقعته.
2- فترة الكساد الاقتصادي التي لحقت التطور السابق الذكر وما أعقبه من انتعاش بطيء حيث وصل الأمر إلى أن يصبح 28٪ من السكان بدون دخل إطلاقًا، وكانت شيكاغو مدانة لمعلميها بمبلغ 20 مليون دولار؛ مما أثر على تقليص التعليم في تلك الفترة وإغلاق لبعض المدارس.
3- تحول الولايات المتحدة الأمريكية من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي يتطلب اهتماماً بالتعليم لتحقيق ذلك. ففي عام 1950م كان 55٪ من العمال الأمريكيين يعملون في أعمال صناعية شاقة، بينما في عام 1984م لم يبق إلا 24٪ فقط، وفي عام 1986م تم تصنيف 56٪ من الوظائف في قطاع الخدمات والصناعة والزراعة على أنها وظائف معلوماتية، وهذا يعني توسع التعليم بشكل ملحوظ وأهميته لشغل أية وظيفة.
4- بلغت نسبة نفقات التعليم في ميزانية 2012م في الولايات المتحدة الأمريكية 5,5٪ من ميزانية الدولة، والبالغ عددها 77400000000 دولار. كما أنها في عام 2013م بلغت 15٪ من ميزانية الدولة، والبالغ عددها 6980000000 دولار (The White House, 2012-2013).
5- عقد قمة رؤساء دول السوق الأوربية المشتركة عام 1986م (قمة يوربيكا) لبحث وسائل النهوض بالتعليم من أجل الاقتصاد جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النظر في نظامها التعليمي لتعزيز الجانب الاقتصادي بشكل أكبر.

العوامل الاجتماعية:

ظهر في المجتمع الأمريكي العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على تمويل التعليم ومنها:

1) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الأمريكيين عام 1946م ساد الشعور لدى الشعب الأمريكي بضرورة القيام بأعمال ملحة يتطلبها المجتمع، وبالحاجة إلى إنجاب الأطفال، وتكوين الأسر؛ وهذا يفرض الاهتمام بالتعليم، والاستعداد لاستيعاب النمو في زيادة التلاميذ في السنوات اللاحقة.

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

2) إعلان المحكمة العليا عام 1960م أن التفرقة الاجتماعية لا تتفق مع تكافؤ الفرص، وكان ذلك فيما يخص الزنوج وبالتالي مساواتهم مع باقي الأمريكيين أدى ذلك إلى تطوير نظام تعليمهم ومدارسهم، مما انعكس على التعليم بشكل عام وتوسعه.
3) الهجرة المستمرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تفرض زيادة عدد المدارس لاستيعاب المهاجرين حيث بلغت نسبة الأقليات في عام 1992م 21٪ من الشعب الأمريكي.

النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الثاني: ما أوجه الشبه والاختلاف بين تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية؟

- **أوجه التشابه بين تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية:**

- تدعم الحكومة التعليم بشكل كبير في كلا الدول؛ وذلك إيماناً منها بأهمية الاستثمار في العقول البشرية، وأنّ التعليم يعد من أفضل الاستثمارات؛ ولذا فهي تتحمل الجزء الأكبر من النفقات.
- أن المستوى الاقتصادي في كلا الدول مرتفع، كما أن الاستقرار السياسي أسهم في تقدم التعليم العالي بشكل ملحوظ مع الاختلاف في مستوى التقدم.
- وجود مصدر التمويل الحكومي ومصادر القطاع الخاص للتعليم العالي لكلا الدول.
- تسعى كلا الدول إلى البحث عن بدائل لتمويل التعليم العالي، وعدم الاعتماد على مصدر واحد وذلك من خلال تنوع المصادر ما بين أساسية وثانوية.
- تأثرت كلا الدول بالقوى والعوامل المؤثرة في تمويل التعليم؛ ولذا نلاحظ تفاوت نسبة الإنفاق على التعليم تبعاً لتلك الظروف.

- **أوجه الاختلاف بين تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية:**

- نسبة الإنفاق على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية 18,9٪. وفي اليابان تصل نسبة الإنفاق إلى75٪ للجامعات الوطنية وتقدم بنسبة 9,1٪ إلى الجامعات الخاصة. بينما تنفق الحكومة الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية نسبة 7٪ على التعليم.

- وجود مصادر التمويل الأساسية الأخرى في المملكة العربية السعودية وهي: تمويل من الأفراد بنسبة تتراوح بين (2,4٪ 4,4٪)، والقروض. بالإضافة إلى وجود مصادر ثانوية تتمثل في التبرعات، والهبات، والأوقاف، والمؤسسات الربحية. بينما التمويل الحكومي في اليابان ينقسم إلى قسمين: الأول مصروفات للمؤسسات الوطنية للتعليم مثل الجامعات والمعاهد، ومعونات حكومية خاصة للتعليم تقدم للبلديات والأقاليم، والثاني وجود مصادر خاصة للتمويل تتمثل في المصروفات المدرسية إذ تبلغ 12٪ من تمويل التعليم، والمنح الحكومية، وبرامج مساعدة الطلاب، ودعم الشركات اليابانية للتعليم الجامعي، والتمويل

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية
العدد الواحد والتسعين - شهر (يناير) 2026
ISSN: 2617-9563

الذاتي حيث بلغت نسبته 19٪ من قبل المستشفيات الجامعية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تعددت مصادر التمويل الأخرى مثل: التمويل الذاتي، الضرائب، المؤسسات الوقفية، ووجود مصادر تمويل أُخرى مثل: قانون المنح، ومنح القروض التعليمية للأسر الفقيرة، وبرامج قروض للطلبة، وبرامج الولايات للقروض.

ويلخص الجدول التالي أوجه الاختلاف بين تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية:

عناصر المقارنة	الدولة		
	السعودية	اليابان	أمريكا
نمط التمويل	نمط أحادي	نمط مختلط	نمط مختلط
نسبة الإنفاق على التعليم	٪18,9	٪1,5	تنفق الحكومة الفيدرالية على التعليم نسبة 7٪ فقط
مصادر التمويل الرئيسية	تمويل حكومي، تمويل من الأفراد، القروض	تُوفّر الحكومة اليابانية 75٪ من تمويل الجامعات الوطنية، بينما تقدم بنسبة 9,1٪ من التمويل إلى الجامعات الخاصة	الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات، والسلطات المحلية
مصادر التمويل الأخرى	مصادر خاصة: تبرعات، أوقاف مصادر محلية: المؤسسات الربحية مصادر خارجية: إعارة، خدمات استشارية، منح دراسية مجانية	المصروفات المدرسية، المنح، دعم الشركات للتعليم الجامعي، التمويل الذاتي	الضرائب، المؤسسات الوقفية، المنح، القروض التعليمية،برامج قروض الطلبة، برامج الولايات للقروض

النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الثالث: ما الآليات المقترحة للاستفادة من تجارب تمويل التعليم العالي في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

من خلال ما سبق، نلاحظ تنوع مصادر تمويل التعليم العالي في الدول المتقدمة، وعدم اعتمادهم على مصدر التمويل الحكومي كمصدر أساسي، وفي ضوء ذلك هناك بعضاً من الآليات المقترحة للاستفادة من تلك التجارب:

1. تغيير نمط الاعتماد على التمويل الحكومي كمصدر رئيسي لتمويل التعليم العالي.
2. العمل على تطوير النظام الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العالي.

3. الاستفادة من الدول المتقدمة في الاعتماد على التمويل الذاتي كمصدر تمويل لمؤسسات التعليم العالي.
4. لابد من التشارك مع القطاع الخاص مثل: البنوك والشركات لتقديم خدمات تمويلية للجامعات.
5. أن يكون تمويل التعليم العالي مرتبط بأداء الجامعات من حيث أعداد الطلاب المقيدين بالجامعة، وعدد البحوث العلمية، وعدد الرسائل العلمية الممنوحة.
6. تغيير نظرة المجتمع إلى الجامعات بحيث تكون الجامعات إنتاجية توفر مصادرها المالية من خلال استثمار الإمكانات البشرية والمادية بالجامعة.
7. أن يتم تشغيل مباني الجامعات طوال السنة، وعدم الاقتصار على الأيام الدراسية.
8. العمل على ترشيد الإنفاق، واستغلال الموارد المتاحة بالجامعات مثل: استثمار ممتلكات الجامعات وأوقافها، وتأجير المرافق التعليمية، وزيادة الكراسي البحثية.
9. تطوير نظام الحوكمة وتطبيق المساءلة والمحاسبية.
10. العمل على نشر ثقافة المشاركة في نفقات التعليم العالي بين الدولة والأفراد.
11. العمل على تقديم قروض ومنح لمساعدة الطلاب.
12. تكوين مراكز لتقديم استشارات متنوعة للمجتمع وللطلبة، مثل: تقديم خدمات نفسية، اجتماعية.
13. العمل على الاستفادة من دخل المستشفيات الجامعية.
14. المساهمة في تشجيع رجال الأعمال والمؤسسات الخيرية على تقديم منح للطلاب.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالتالي:

1- التخطيط السليم لكافة الموارد المتاحة لمؤسسات التعليم العالي.
2- دعوة القطاع الخاص للإسهام في تمويل التعليم العالي.
3- توعية المجتمع بأن التعليم مسؤولية اجتماعية وليست مسؤولية الدولة وحدها، والتأكيد على أهمية المشاركة في تمويل التعليم العالي.
4- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في إيجاد مصادر تمويل للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
5- ترشيد الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي، وخفض الكلفة.
6- الاتجاه لجعل الجامعات مراكز للإنتاج، وتدعيم برامج التعليم التعاوني التي تقوم فيها المصانع والمؤسسات التجارية والصناعية والزراعية بتأسيس معاهد أو كليات لخدمة قطاعاتها.
7- إعادة صياغة الهيكل المالي للجامعات على نحو يضمن الفاعلية من ناحية، وحسن التوزيع، وقياس الأداء من ناحية أخرى.
8- منح الجامعات الصلاحيات المالية والإدارية الكافية لاستثمار مواردها.
9- السماح بخصخصة التعليم العالي بشرط أن يبقى ضمن إشراف الحكومة ورقابتها.

10- التدرج في منح الاستقلالية للجامعات.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

أبو الوفا، جمال وحسين، سلامة والبيلاوي، حسن. (2000م). **اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية**. مصر: دار المعرفة الجامعية.

آل دربه، عبدالله والجبري، يحيى. (2020م). بدائل تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية. **مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية**، (5)، 1791-1810

البابطين، أماني. (2019م). تنويع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة تطلعات رؤية 2030 في ضوء التجربة الأمريكية. **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، 8(9)، 55-69

بدران، شبل. (2001م). نظام التعليم في اليابان. **رابطة التربية الحديثة**، (59)، 113-172

البشر، غسان. (2023م). آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثِلة في الولايات المتحدة. **مجلة العلوم التربوية والإنسانية**، (28)، 1-14

حامد، محمد وزيدان، همام والبحيري، السيد. (2008م). **تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة**. القاهرة: عالم الكتب.

الحربي، أمل. (2017م). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية : تحديات وبدائل. **مجلة العلوم التربوية**، 2(1)، 58-87

الحربي، محمد. (2015م). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية. **مجلة كلية التربية**، 26(1)، 141-172

حسين، خالد. (2011م). بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول. **مجلة التربية**، 14(32)، 31-245

الحقيل، سليمان (2015م). **نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**. ط16، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

خلاف، أحمد وعبدالعزيز، عبدالعاطي. (2013م). دراسة مقارنة لتمويل التعليم العالي في كل من ألمانيا ونيجيريا وإمكانية الإفادة منها في مصر. **الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية**، 16(44)، 163-304

الرشدان، عبدالله. (2015م). **في اقتصاديات التعليم**. ط3، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الزكي، أحمد. (2004م). **التربية المقارنة ونظم التعليم دراسة منهجية ونماذج تطبيقية**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

ستراك، رياض بدري. (2008م). **تخطيط التعليم واقتصادياته**.الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.

الشنيفي، علي. (2018م). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، 2(10)،70-90

الطويرقي، نوال. (2012م). مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا دراسة مقارنة. **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، 1(24)، 263-287

العتيبي، حسناء. (2018م). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا –بريطانيا- اليابان- استراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، 2(25)، 1-31

العردان، أمل والعرفج، نورة. (2020م). الإنفاق على التعليم في الدول العربية وغير العربية تركيا وفلسطين والسعودية. **المجلة العربية للتربية النوعية**، 4(11)، 65-138

العساف، صالح أحمد. (2016م). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. ط3، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

عقبة، محمد. (2021م). آليات مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي الحكومي بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030 وفي ضوء الممارسات العالمية. **مجلة بحوث التعليم والابتكار**، 3(3)، 1-23

العنزي، ضيف الله ونصر، محمد. تصور مقترح للموارد البديلة للتمويل بجامعة تبوك في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة. **مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية**، (28)، 97-120

الغامدي، حمدان بن أحمد وعبدالجواد، نور الدين محمد (2015م). **تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية**. ط4، الرياض: مكتبة الرشد.

الفراج، لولوة. (2020م). تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: التحديات والحلول. **مجلة العلوم التربوية والإنسانية**، (1)، 30-44

فرج، عبداللطيف. (2009م). **نظام التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية**. عمان: دار وائل النشر والتوزيع.

فرج، عبداللطيف. (2010م). **نظم التربية والتعليم في العالم**. ط2، الأردن: دار المسيرة للطباعة والنشر.

فليه، فاروق والزكي، أحمد. (2004م). **معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

القباطي، فيصل. (2015م). دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في اليمن وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. **مجلة بحوث ودراسات تربوية**، (3)، 163-187

المالكي. عبدالله. (2013م). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. **المجلة السعودية للتعليم العالي**، 2(10)، 113-147

مبروك، شيرين وعبدالجواد، رانيا. (2022م). وسائل مبتكرة لتمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات الدولية. **مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث**، 10(2)، 118-128

مجلس شؤون الجامعات. (2020م). **نظام الجامعات**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

محمد، صديق. (2006م). التعليم والتمويل تأثير متبادل ومسئولية مشتركة. **مجلة التربية**، 35(158)، 69-89

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو". (2018م). **تقرير دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية**. بيروت: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو".

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2019م). **بتنظيم من الألكسو ومملكة البحرين: افتتاح المؤتمر الحادي عشر لوزراء التربية والتعليم العرب**. مسترجع من: https://cutt.us/gk9zO

النبي، سعاد والنبوي، أمين وحنفي، محمد ورشاد، عبدالناصر وصقر، ولاء. (2015م). **نظم التعليم في المجتمعات المعاصرة :دراسة نظرية وحالات تطبيقية**. القاهرة: السحاب للنشر والتوزيع.

وزارة التعليم. (1446ه). **الميزانية**. مسترجع من:

https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/budget.aspx

وزارة التعليم. (2017م). **المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم العالي تقرير الدورة السابعة**. مسترجع من:

https://rs.ksu.edu.sa/issue-1268/1834

وزارة التعليم. (2019م). **نشرة المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم العالي**. مسترجع من:

https://www.moe.gov.sa/ar/mediacenter/MOEnews/Pages/h-e-2019-5476.aspx

وزارة التعليم. (2025م). **الجامعات الحكومية**. مسترجع من:

https://moe.gov.sa/ar/education/highereducation/Pages/UniversitiesList.aspx

وزارة المالية. (2024م). **بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1446/1445ه**. مسترجع من:

https://www.mof.gov.sa/budget/2024/Pages/Bud-A%202024%20F15.pdf

وزارة المالية. (2025م). **بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1447/1446ه**. مسترجع من:

https://www.mof.gov.sa/budget/2025/Documents/Bud-A%202025-261124-V21-Fin.pdf

ثانياً- المراجع الإنجليزية:

Akihiro, A. (2002). Finance Reform in Japan Higher Education. **Higher Education**,43(1),109-125

Hang, f. (2018). Higher education financing in Japan: Trends and challenges. **International Journal of Educational Development**, (58),106-115

Organization for Economic Co-operation and Development. (2015). **Education at a Glance: OECD Indicators**. Paris: OECD.

The White House. (2012-2013). **Budget of the United States Government**. Retrieved from:

https://www.govinfo.gov/app/collection/budget/2012

The Pew Charitable Trusts. (2019) **Two Decades of Change in Funding Federal and State Higher Education**. Retrieved from:

https://2u.pw/gmSD3

Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology in Japan.(2020).**Summary of the Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology budget for the fiscal year 2020**. Retrieved from:

https://www.mext.go.jp/en/